



# تشابه الوضع واختلاف القيمة بين صنعاء وعدن!

إصدارات مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

2022

3	.....	مقدمة	«
4	.....	إجراءاتُ يدفع اليمينيون ثمنها	«
5	.....	كيف يعيش اليمينيون؟	«
5	.....	المساعدات الإنسانية	
6	.....	شبكات الدعم الاجتماعي	
7	.....	المهن التقليدية	
8	.....	أخرى	
9	.....	بين صنعاء وعدن.. تشابه الوضع واختلاف القيمة	«
12	.....	عجزُ في الدخل وفوارقُ في السعر	«
14	.....	الاستنتاجات	«

## المقدمة: <<

تستمر الحرب اليمنية في شق طريقها نحو السنة الثامنة، وسط مؤشرات يمكن اعتبارها بصيص أمل للتوصل إلى سلام طال انتظاره، بعد الهدنة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة في الثاني من نيسان / أبريل الماضي، وجددتها حتى الثاني من آب / أغسطس القادم، وسط التزام متفاوت من قبل أطراف الصراع، أدى إلى فتح ميناء الحديدة أمام 18 سفينة محملة بالوقود، وإعادة تدشين الرحلات الجوية من مطار صنعاء الدولي بعد توقفها منذ أيلول / سبتمبر 2016م، بمعدل رحلتين أسبوعياً من صنعاء إلى عمان ذهاباً وإياباً، وأخرى إلى القاهرة.

انفراجة مؤقتة، يأمل اليمنيون أن تستمر، وتتوج بإعادة فتح الطرق الرئيسية المؤدية إلى محافظات تعز ومأرب والبيضاء ولحج والضالع، والتي تسبب إغلاقها في مضاعفة المعاناة الإنسانية، وارتفاع كُلف التنقل، وزيادة أسعار السلع الغذائية والاحتياجات الأساسية للمواطنين، كما يأملون أن تطال الوضع الاقتصادي، وتنعكس عليه بصورة يلمسها الجميع، في ظل التجاذبات التي نالت من حياة المواطنين اليومية، وفاقمت من سوءها.

منذ سيطرة جماعة «أنصار الله» الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء في الـ 21 من أيلول / سبتمبر 2014م، والاقتصاد اليمني يشهد حالة ترنح عززها الانقسام السياسي الذي وصل مرحلة الانفجار مع إعلان التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية التدخل عسكرياً في الـ 26 من آذار / مارس 2015م؛ لإعادة ما أسماها الشرعية الدستورية.

بموجب التدخل العسكري للتحالف، وسيطرة جماعة الحوثي على المؤسسات السيادية والإيرادية دخلت البلاد في أتون أزمات متعددة، ألفت بظلالها على الحياة المعيشية للناس، وفاقمت من سوء الوضع الاقتصادي، لتسجل الأمم المتحدة تجاوز خط الفقر في اليمن %80 من السكان، معلنةً بذلك أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

في هذه النشرة عملنا ميدانياً، خلال الفترة من كانون الثاني / يناير إلى نيسان / أبريل 2022م، وكنا قريبين من الحياة اليومية للمواطنين في عينة محافظات تقع تحت سيطرة الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي، لمسنا أبرز احتياجاتهم، وكيف يعيشون؟ وما المواد الغذائية التي يعتمدون عليها في وجباتهم اليومية؟ وما هي مصادر دخلهم؟

نضعكم عبر النشرة التي نصدرها في مقارنة للوضع المعيشي بين مناطق سيطرة كل طرف، ومدى تأثير الإجراءات المتبعة، والصعوبات التي فرضتها الحرب على مشاهد الحياة المعيشية اليومية للمواطنين في اليمن.



## إجراءات يدفع اليمنيون ثمنها

تطور الخلاف السياسي والعداء العسكري في البلاد إلى انقسام اقتصادي، اعتبره خبراء بمثابة إعلان حرب حقيقية على اليمنيين من قبل أطراف الصراع، فنقل البنك المركزي اليمني إلى عدن في 18 أيلول / سبتمبر 2016م، واتخاذ قرار طبع نسخ جديدة بتصاميم مختلفة من الفئات المالية للعملة، قابلاً الحوثيون بالرفض، وفرض سياسة عزل تداولها، ومنع التعامل بها في مناطق سيطرتهم، ما أدى إلى حالة تضخم انعكست سلباً على قيمة الريال في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، حيث وصل منتصف كانون الأول / ديسمبر 2021م إلى 1700 مقابل الدولار الواحد «تراجع قياسي»، فيما بقي عند مستوى 600 ريال خلال الفترة ذاتها في مناطق سيطرة الحوثيين.

المعطيات الجديدة، أفرزت منطقتين اقتصاديتين في البلاد، يسيطر الحوثيون على الأولى، فإرضين سياساتٍ تركز على الجبايات، وتتبع الأخرى الحكومة اليمنية شكلياً، بسبب تعدد القوى العسكرية المتحكمة في الواقع بمناطق سيطرتها، ما أودى بحياة مواطنين كثيرين، وأفرز واقعاً معيشياً بائساً، ساهم في اتساع رقعة الفقر، وظهور مناطق يعاني سكانها من مجاعة جماعية، اضطرتهم إلى أكل أوراق الشجر، كما حدث في محافظة حجة، شمالي غرب اليمن.

عام 2018م، دارت معارك عسكرية بالقرب من ميناء الحديدة المحوري في شمال البلاد، انتهت جولة الصراع هناك باتفاق استوكهولم الذي رعته الأمم المتحدة أواخر كانون الأول / ديسمبر من ذات العام، بعده أدخلت الحكومة اليمنية سلسلة من القوانين الجديدة لتجعل من الصعب على المستوردين إدخال البضائع إلى اليمن عبر الحديدة، وإجبارهم على استخدام البنك المركزي في عدن؛ لتحويل الأموال داخل وخارج البلاد، وفي عام 2019م، وبمساعدة المملكة العربية السعودية، بدأت الحكومة في تأخير الموافقات على واردات الوقود إلى الحديدة<sup>(1)</sup>.

أما الحوثيون فلم يكتفوا بمنع تداول النسخة المحدثة من العملة المحلية، وفرض نقاط تحصيل جمركي في المناطق المحاذية لمناطق الحكومة، والتعامل مع المشهد الاقتصادي وكأنه بين دولتين، وزادوا على ذلك أن امتنعوا عن توريد المبالغ المحصلة من ميناء الحديدة إلى حساب البنك المركزي في المحافظة، وتسليم رواتب الموظفين الحكوميين في مناطق سيطرتهم، وفق ما اقتضاه اتفاق استوكهولم، وشددوا الخناق على محافظة مأرب، إحدى أهم المحافظات النفطية، ومورد حيوي مهم للحكومة اليمنية.

صراعات السيطرة على العملة المحلية، والمشكلات النفطية، عمقت الكارثة الاقتصادية والإنسانية في اليمن، فالحوثيون يتمتعون بكثافة سكانية تمثل نسبة 70% من سكان البلاد الذين تجاوز عددهم نحو 30 مليون نسمة.

في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة بوجه خاص، ارتفعت كلفة السلع الأساسية بشكل كبير جداً بحيث ارتفع سعر سلة الغذاء العادية التي تشتريها أسرة متوسطة إلى الضعف منذ كانون الثاني/يناير 2020م، يمكن تفسير هذه الزيادة بانخفاض قيمة الريال في مناطق الحكومة<sup>(2)</sup>.

1 - كيف يقوض اقتصاد الحرب اليمني جهود السلام - مجموعة الأزمات الدولية - فبراير 2022م  
<https://yemenconflict.crisisgroup.org/ar/index.html>

2 - نفس المرجع.

كما ارتفعت أسعار الوقود أيضًا في مناطق الحوثيين والمناطق الأخرى على حد سواء، ويعود هذا الارتفاع في الأسعار جزئيًا إلى الإجراءات المفروضة من الحكومة المدعومة من التحالف الذي تقوده السعودية على الحديد منذ كانون الثاني/يناير 2020 وإلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية<sup>(3)</sup>.

ويتهم مناوئون وخبراء اقتصاديون الحوثيين برفع أسعار الوقود في مناطقهم لتعويض الدخل الذي فقده بسبب الحظر على شحنات الوقود، وزيادة إيراداتهم، بينما يحمل الحوثيون الحكومة ذلك.

## كيف يعيش اليمنيون؟

مع نهاية عام 2021، أودت الحرب بحياة حوالي 377 ألف يمني، وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من بين هذا العدد، قُتل معظمهم ليس بسبب القتال في الخطوط الأمامية أو القصف أو الغارات الجوية، بل بسبب الأوضاع المعيشية وتردي الخدمات<sup>(4)</sup>.

تأخذ مصاعب الحياة المعيشية جل تفكير اليمنيين، وتصنع لهم واقعًا مريبًا تنصدره الأزمات الإنسانية والأوبئة الفتاكة الموسمية والتي تتجدد كل عام في ظل انهيار المنظومة الصحية العاجزة عن احتواء الموقف والتخفيف من حدته.

أمام كل هذا، يحاول اليمنيون التمسك بحقهم الوجودي، فتجارب الحرب أصقلتهم، وصنعت واقعًا من صميم يوميات الصراع الذي لا يدخر جهدًا في تعقيد المشهد، وزيادة الوضع سوداوية، وهو ما نتطرق إليه في هذه الجزئية عن الطرق التي بموجبها يعيش اليمنيون ويواجهون التحديات الاقتصادية والمعيشية الصعبة، لتتوصل إلى عدد من الطرق التي يعتمدون عليها للبقاء على قيد الحياة.

## المساعدات الإنسانية

تشير تقديرات أممية إلى إن 80% من اليمنيين يعتمدون على المساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة عبر أذرعها بالشراكة مع شركاء محليين من منظمات ومؤسسات غير حكومية، إضافة إلى مساهماتٍ أخرى تقدمها مراكز ومنظمات تُعنى بالشأن اليمني دوريًا، وتتدخل من وقتٍ إلى آخر لإنقاذ الموقف، في ظل الفجوة التمويلية الحاصلة، وعجز المساهمين في تلبية تمويل خطة المساعدات الإنسانية السنوية.

3 - كيف يقوض اقتصاد الحرب اليمني جهود السلام - مجموعة الأزمات الدولية - فبراير 2022م  
<https://yemenconflict.crisisgroup.org/ar/index.html>

4 - تقييم أثر النزاع في اليمن: مسارات التعافي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، تشرين الثاني/نوفمبر 2021 -  
<https://www.ye.undp.org/content/yemen/ar/home/library/assessing-the-impact-of-war-in-yemen--pathways-for-recovery.html>

في آذار/ مارس الماضي تعهدت 36 جهة مانحة بتقديم ما يقرب من 1.3 مليار دولار أمريكي للاستجابة الإنسانية في اليمن، وهو مبلغ لم يصل حد نصف الاحتياج المعلن عبر خطة الاستجابة الإنسانية التي تتضمن برامج منسقة بشكل جيد للوصول إلى 1.3 مليون شخص بمساعدة قدرها 4.27 مليار دولار<sup>(5)</sup>.

يعيش اثنان من كل ثلاثة يمنيين - 20 مليون رجل وامرأة وطفل - في فقر مدقع، ويواجه الملايين الجوع الشديد، واضطر برنامج الأغذية العالمي إلى خفض السلال الغذائية الشهرية إلى النصف بسبب نقص الأموال<sup>(6)</sup>، وهو ما رصده فريقنا الميداني في عشر محافظات موزعة على مناطق سيطرة الحكومة اليمنية وجماعة الحوثيين، ومدى تأثير خفض السلال الغذائية على محافظات ذات كثافة سكانية كصنعاء والحديدة، ومأرب التي لجأ إليها أكثر من مليوني نازح منذ بداية الحرب.

وتبقى المساعدات الإنسانية بتنوعها مصدرًا مهمًا للعيش بالنسبة لليمنيين، وبدونها سنشهد انحرافًا نحو مجاعة قد تجتاح البلد؛ إذ تشكل لغالبية السكان جزءًا كبيرًا من احتياجاتهم الشهري، خصوصًا في محافظات سيطرة جماعة الحوثيين بالنظر إلى توقف انتظام صرف رواتب موظفي القطاع الحكومي منذ عام 2016م.

## شبكات الدعم الاجتماعي

مع ما تشكله المساعدات الإنسانية من أهمية في إنقاذ حياة اليمنيين، وانتشالهم من مجاعة محققة، إلا أنها لا تشكل المصدر الرئيس الذي يتأقلم من خلاله اليمنيون مع الأزمة الممتدة منذ ثماني سنوات؛ فالأطر الاجتماعية التي يستند إليها اليمنيون في المناطق ذات الكثافة السكانية خاصة الريفية منها يجعل من الترابط الاجتماعي سمة مميزة للمجتمع اليمني، مهما كانت الظروف.

على الرغم من تغير متانة الروابط الاجتماعية بسبب طول فترة الصراع، فإن الموارد الملموسة وغير الملموسة التي تم حشدها بواسطة شبكات الدعم الاجتماعي أصبحت ذات أهمية حاسمة للأسر أثناء الحرب من طعام، ومال، وعمل، ومأوى، ومعلومات حول سبل العيش والدعم النفسي، هذه الموارد ساعدت العائلات على تلبية احتياجاتها الفورية والبقاء على قيد الحياة في مواجهة الضغوط والصدمات المتتالية<sup>(7)</sup>.

حتى التحويلات المالية التي يرسلها المغتربون اليمنيون إلى ذويهم تندرج ضمن

5 - اليمن: بعد 7 أعوام على الصراع، الأمم المتحدة عازمة على مواصلة مساعدة اليمنيين، أخبار الأمم المتحدة، آذار/ مارس 2022 <https://news.un.org/ar/story/2022/1097562/03>

6 - نفس المرجع.

7 - المشاركة من أجل البقاء: التحقق في دور الشبكات الاجتماعية خلال الأزمة الإنسانية في اليمن، مرسى كور، كانون الثاني/ يناير 2022م

شبكات الدعم وتعزيز الروابط الاجتماعية؛ لما لها من أثر في الحفاظ على تماسك هذه الروابط وضمان استمرارها.

كما أن التشاركية والإيثار والكرم قيمة يمنية ملموسة يمكن أن نعتبرها تقاسماً طوعياً للموارد، وتدخل في إطارها الأعراف القائمة على المعاملة بالمثل، وهذا ينتشر كثيراً في الأرياف اليمنية، مع تعدد المناسبات، والشعور باحتياج الآخر.

لكن هذه الشبكات مهددة بالتلاشي في حال طال أمد النزاع، وهو ما يعني أحد الأسباب الرئيسية للمجاعة واتساع رقعة الفقر في البلاد.

## المهن التقليدية

يعتاش بعض اليمنيين على أعمال يومية روتينية كمهن تقليدية متوارثة، كالحداثة والنجارة والزخرفة والبناء وحتى الزراعة، والأخيرة تعد مصدراً مهماً للأسر الريفية التي تعتمد بشكل شبه كلي على ما تزرعه من محاصيلها سواء لتوفير المتطلبات اليومية، أو لتوفير احتياجات أخرى من خلال بيع ما يفيض عن الحاجة.

تحتل الزراعة مرتبة متقدمة في وجدان اليمنيين، فوفق إحصائيات تعود للعام 2010م يعيش 68% من السكان حياة زراعية مكتفية ذاتياً، في القرى الجبلية وسهل تهامة ومحيط مأرب، إلا إن ذلك لم يعد كما كان بالنظر إلى شحة المياه وقلة إمكانيات ضخه بسبب ارتفاع أسعار مادة الديزل وعدم توفره في بعض المحافظات، والقدرة المتدنية في تحمّل تكاليف استخدام الطاقة البديلة كالألواح الشمسية.

كما أن المحاصيل النقدية كالقات والبن هي الأكثر زراعة، إضافة إلى الفواكه الموسمية والخضروات التي تتناوب على زراعتها محافظات مختلفة بحسب التغيرات الجوية.

ويعتمد جزء من سكان المحافظات الساحلية بشكل كبير على صيد الأسماك، وهذه المهنة بقدر وفرتها إلا إنها ليست منظمة، ومع ذلك بات الوضع للصيادين مختلفاً بسبب حالة الحرب التي دفع الصيادون ثمناً باهظاً جراء استهدافهم من قبل الأطراف، ومنع صيادي بعض المناطق من ممارسة المهنة التي يعتمدون عليها كلياً.

## أخرى

الانتظام المتذبذب للرواتب في مناطق سيطرة الحكومة لكافة موظفي القطاع المدني، كان له أثر ملموس في تغطية الكثير من الاحتياجات المعيشية، وإن كان ذلك لا ينطبق على من هم في السلك العسكري، الذين ينتظرون رواتبهم لأشهر، ويختلف الوضع في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين التي تنتظم رواتبها لموظفي وزارتي العدل والاتصالات بكافة شركاتها فقط، وتمتنع عن تسليم باقي الموظفين، وتتكفل الجماعة بسلة شهرية لمقاتليها في حال كانوا في الجبهات العسكرية، وعند عودتهم تسلمهم بدلاً عنها 20 ألف ريال، وفق ما أكده راصدونا الميدانيون.

كما لعب القطاع الخاص دوراً في الحفاظ على الرتم المعيشي لآلاف الأسر شمالاً وجنوباً، رغم التضيق المستمر، والانتهاكات التعسفية، ومحاولات الإحلال من قبل السلطات العسكرية المسيطرة في الواقع، لكن انتظام تسليم المرتبات من قبل القطاع الخاص، أبقى تلك الأسر على قيد الحياة.

تسبب مقتل مئات آلاف اليمنيين منذ بداية الحرب، في ترك آلاف الأسر بلا معيل، وتغيّرت التركيبة الأسرية أيضاً بفعل توقف صرف الرواتب وتدني مستوى الدخل في مناطق سيطرة الحوثيين، وارتفاع معدل التضخم والانحيار المستمر للعملة الوطنية في مناطق سيطرة الحكومة، مما اضطر النساء والأطفال للعمل، وتحمل أعباء أسرهم، على غير ما تمليه العادات والتقاليد الاجتماعية في مناطق عدة، فالأولوية للرجل، وهو المعني بتوفير احتياجات الأسرة، وتدبير مستلزماتها، إلا ما ندر.

أسر عدة ذهبت نحو تأهيل فتياتها في المشغولات اليدوية المرتبطة بالمرأة، كالنقش والخياطة والكوافير؛ وذلك لضمان توفير حدٍ أدنى مما يعينهم على مواجهة المصاعب اليومية للحياة في اليمن، وهذا ما دفع منظماتٍ دولية ومحلية لتبني مشاريع تأهيل وتدريب في هذه المجالات، وأنبعتها بالتمكين من خلال توفير الإمكانيات الأساسية ويتبقى على المرأة المستفيدة أن تجيد صنعها وتصل إلى عملاء يبتاعون منها وبذلك تنجح في مهمتها كمعيلة لأسرتها.



## بين صنعاء وعدن.. تشابه الوضع واختلاف القيمة

لا تتفق صنعاء مع عدن سياسياً، فالأولى يتخذها الحوثيون عاصمةً لهم، والثانية أعلنتها الحكومة اليمنية عاصمةً مؤقتةً مادامت صنعاء تحت سيطرة جماعة الحوثي، وعدم التوافق السياسي يشمل جوانب أخرى كالعسكري والاقتصادي، وكل طرف يتخذ من عاصمته مصدرًا لشن إجراءاتٍ متبادلة، يدفع ثمنها في نهاية المطاف المواطنون الذين يناون بأنفسهم عن تفاصيل الصراع المتفشي في كل البلاد.

تختلف قيمة الريال اليمني في مناطق سيطرة الطرفين، فخلال نيسان أبريل الماضي تكاد تكون مستقرة طوال الأيام التي رصدنا فيها متغيرات سعر العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي والريال السعودي، إذ ارتفعت قيمة الريال مقابل الدولار بما لا تتجاوز الألف ريال، متأثرةً بالإعلان الرئاسي الخاص بتشكيل مجلس قيادة، بعد ثلاثة أشهر من التذبذب وصلت حد 1250 للدولار الواحد في الأسبوع الأخير من آذار مارس الماضي، بينما وصل سعر الريال مقابل الدولار في مناطق سيطرة جماعة الحوثي إلى 556، وهو ارتفاع ارتبط بالتطورات السياسية في الجانب الآخر من البلاد، بعد حالة استقرار عند 601 للدولار الواحد خلال الربع الأول من العام الجاري.

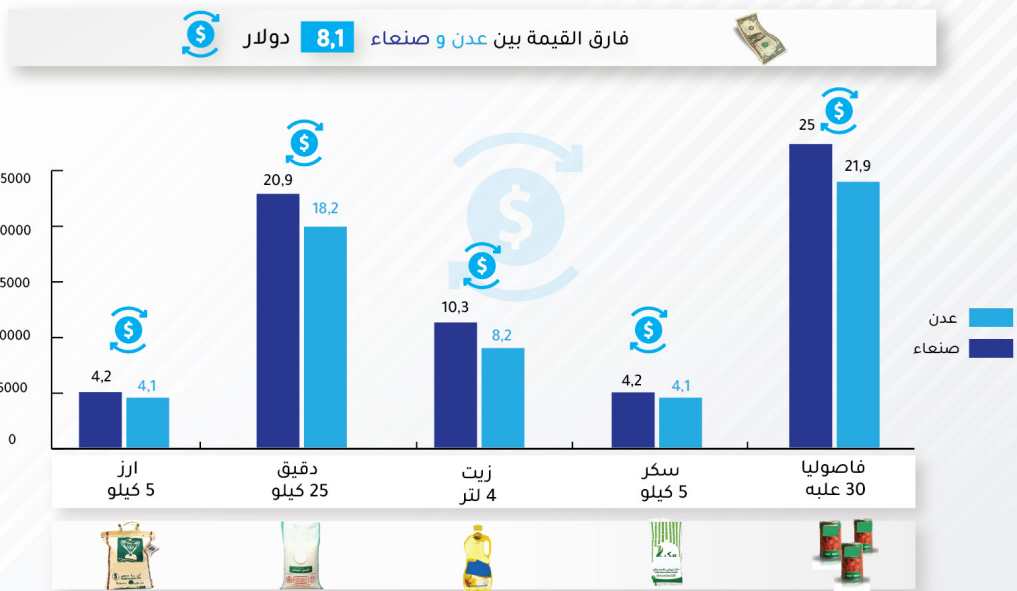
في الشهر الواحد تحتاج أسرة مكونة من خمسة أفراد، إلى سلة غذائية تستوفي الحد الأدنى من الاحتياج الغذائي، كالأرز والدقيق الأبيض والقمح والزيت والسكر والفاصوليا ومياه الشرب المفلترة، مع تفاوت نوعية الصنف من حيث الجودة، إذ لا تستطيع غالبية الأسر العيش كما تريد، وتعتمد إلى الاكتفاء بما يصلها من المساعدات الإنسانية التي لم تعد كما كانت خلال الأعوام الماضية، فمنذ مطلع عام 2022م، واندلاع الحرب الأوكرانية الروسية في شباط / فبراير 2022م، والتبعات التي ترتبت عليها من أزمة غذاء ونقل وارتفاع أسعار الوقود وتشتت الجهود الدولية تجاه أزمات الحروب في العالم، كلها عوامل ساهمت في تعقيد الحالة الإنسانية اليمنية، وكان لها تأثيرٌ ملموس في يوميات اليمنيين خلال الأشهر الماضية، لا سيما واليمن تستورد 30% من القمح من روسيا وأوكرانيا ونسبة تفوق ذلك من الزيوت<sup>(8)</sup>.

مكونات السلة الغذائية للأسرة الواحدة		
إضافات	الكمية	الصنف
	5 كيلو	أرز
يتفاوت الاستهلاك من أسرة إلى أخرى، هناك أسر تستهلك الدقيق الأبيض وأخرى تفضل القمح.	25 كيلو	دقيق أبيض
	25 كيلو	قمح
	4 لتر	زيت
	5 كيلو	سكر
	30 علبة	فاصوليا

تُضاف لهذه الاحتياجات الغذائية الأساسية، احتياجاتٌ يومية أخرى كميّاه الشرب المفلترة، والمياه الصالحة للاستخدام المنزلي، وغاز الطبخ، والخضروات التي يُستعان بها لتحضير الوجبات كالبصل والطماطم...

عند المقارنة السعرية لأصناف السلة الغذائية بين صنعاء وعدن، فإننا نتوصل إلى إن الأسعار متقاربة كثيرًا بين المحافظتين، وتوجد فجوة حقيقية عندما نربط ذلك بالدولار، ففي صنعاء اعتمدنا على أن سعر الدولار مقابل الريال «شراء» استقر خلال الأشهر الأربعة عند 600 ريال، وفي عدن وإن تذبذب قليلًا إلا أنه في النهاية كمتوسطٍ للأشهر الأربعة كان سعر شراء الدولار 1100 ريال، وهنا قارنا بين الأسعار بناءً على ذلك.

## أسعار السلع الأساسية في صنعاء وعدن



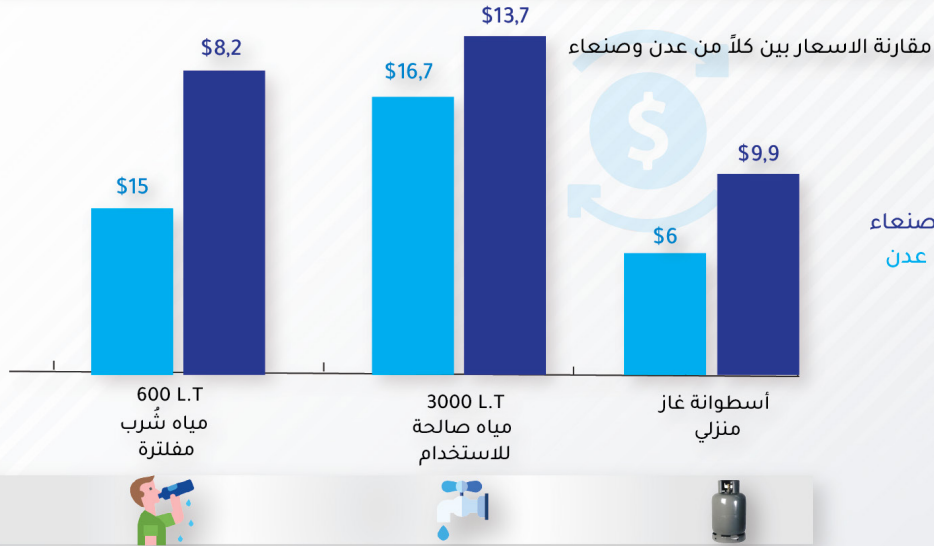
مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي (SEMC)

SEMC

نضيف إلى ذلك احتياجٌ أساسي رديف، كميّاه الشرب المفلترة، والمياه الصالحة للاستخدام، وغاز الطبخ المنزلي، ونقارن بين هذه الاحتياجات الثلاث بين المدينتين، بذات الطريقة التي قارنا فيها بين السلع الغذائية الأساسية.

## أسعار مياه " الشرب " والإستخدام والغاز المنزلي

فارق القيمة بين عدن و صنعاء \$13,7 دولار



مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي (SEMC)

SEMC

وفق البيانات السابقة المستنتجة من رصد ميداني استمر لأشهر، وبشكلٍ شبه يومي فإن الوضع في مناطق سيطرة جماعة الحوثي يزداد سوءاً مقارنةً بمناطق سيطرة الحكومة اليمنية التي لا يختلف حالها كثيراً، لكن الأسعار المشار إليها في البيانات وإن بدت رخيصةً في مناطق جماعة الحوثي بالقيمة المحلية مقارنةً بمثيلاتها في مناطق الحكومة، فحقيقتها كسعر بعد مصارفتها إلى الدولار يختلف، إذ يتضح فارق السعر لصالح مناطق سيطرة الحكومة، كما هو موضح في الجدول التالي<sup>(9)</sup>:

المنطقة	إجمالي الاحتياج الشهري	
	ريال	دولار
صنعاء	63.600	106.2
عدن	92.500	84.4
الفارق	28.900	21.8

9 - تم اعتماد متوسط سعر صرف 600 ريال للدولار في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، و1100 ريال في مناطق سيطرة الحكومة.

## عجز في الدخل وفوارق في السعر

تتجلى الفوارق السعرية في الاحتياجات المعيشية اليومية لسكان اليمن عمومًا، لكن الكثافة السكانية، والعجز الشرائي في مناطق سيطرة جماعة الحوثي تؤيده العديد من العوامل المؤثرة بشكل مباشر، كانقطاع دفع رواتب موظفي القطاع الحكومي، والاكتماء بنصف راتب غير منتظم، في كل مناسبة دينية أو وطنية، إضافة إلى الجبايات المفروضة خارج إطار القانون وانعكاس ذلك على الأسعار، إذ يحاول التجار تعويض خسائرهم، كما تدخل المضايقات المستمرة لرؤوس الأموال، ومحاولة عرقلة انتظام إنتاجهم من المواد، يعد واحدًا من الأسباب المؤثرة في تحقيق أسعار مناسبة، وتغطية الاحتياج بتوفر سيولة مالية عبر موظفي هذا القطاع الذي يغطي احتياج عشرات آلاف الأسر من خلال آلاف الموظفين المنخرطين فيه.

في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية تغطي الرواتب المنتظمة جزءًا كبيرًا من تلبية الاحتياج المعيشي للناس، فانتظامها المتذبذب يضمن انتعاشًا في حركة الأسواق، وتوفرًا للسيولة النقدية، إضافة إلى قلة المعوقات التي تمنع انتظام تسليم المساعدات الإنسانية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي، مقارنة بمناطق سيطرة جماعة الحوثي التي تتحكم بكافة الخطوات اللازمة لإتمام عملية التوزيع الشهرية.

تأكدنا من ذلك بصورة مباشرة عبر فريقنا الميداني، الذي استطلع وضع أسرتين تتكون كل منهما من خمسة أفراد في صنعاء وعدن، مع مقارنة وضعها المعيشي، وانتظام الراتب الحكومي، ومصادر الدخل الأخرى التي تغطي احتياجاتهما خلال الأشهر الأربعة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2022م.

عدن		صنعاء		الدخل خلال الأشهر الأربعة يناير - أبريل 2022
دولار	ريال	دولار	ريال	
327	360000	61,7	37000	

يبدو جليًا حجم الفجوة بين صنعاء وعدن من حيث حجم مصدر الدخل وحجم الاحتياج الشهري للأسرة الواحدة، إذ تظهر عينة المسح متوسط الدخل الذي تحصل عليه الأسرة الواحدة (10) بفارق كبير لصالح عدن، وهذا يعود إلى الانتظام في صرف المرتبات في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية.

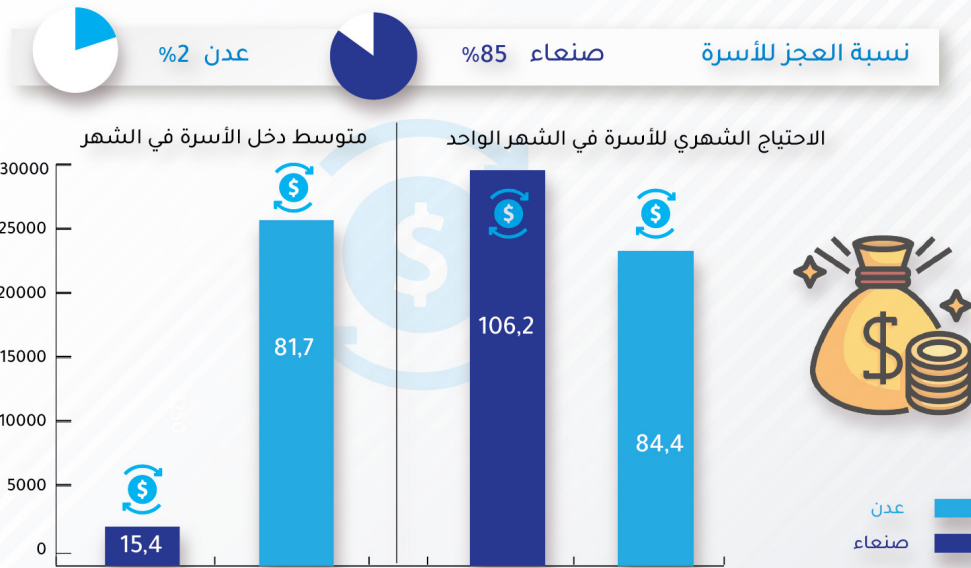
الوضع إجمالًا متشابهًا بين صنعاء وعدن من حيث حجم الاحتياج الشهري، والكلفة المقدرة، مع اختلاف في قيمة السلع، فرضتها الفوارق في سعر العملة الوطنية

10 - تم دراسة وضع أسرتين من صنعاء وعدن، من حيث عدد أفراد الأسرة ومصدر الدخل (عائل واحد يعمل معلمًا).

بين الطرفين، وفارق سعر الريال مقابل الدولار في كلا المنطقتين، إلا إن الفارق المسجل في حجم الدخل كان له التأثير الأكبر على ارتفاع نسبة عجز الأسر في مناطق سيطرة الحوثيين عن تغطية احتياجاتها المعيشية.

## الاحتياجات الشهرية للأسرة ومتوسط دخل الفرد

في كل من صنعاء وعدن



مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي (SEMC)

SEMC  
Sana'a Economic Research Center  
مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

من البيانات الموضحة في الجدول السابق، والتي قارنا من خلالها حجم الدخل للأسرتين في كلا المنطقتين بحجم الاحتياج الشهري، يظهر العجز الحاصل في الجانب المعيشي للأسرتين واضحاً، ولكن تأثير ذلك أكبر بالنسبة لمن هم في صنعاء، حيث بلغ نسبة العجز 85% بالمقارنة مع 2% في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية (عدن).

تحاول الأسرة التي استطلعنا وضعها في صنعاء العيش بأدنى متطلبات الحياة اليومية، إذ تسد المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي جزءاً منها، شهرياً، وإن لم يكن ذلك منتظماً، ويتقلص من فترةٍ إلى أخرى؛ لارتباطه بتطورات الحرب الروسية الأوكرانية، إضافةً إلى اضطرار عائل الأسرة للبحث عن بدائل متاحة، كالعمل مُعلّماً في بعض المعاهد التعليمية خلال الفترة المسائية، وتلقيه نظير ذلك مقابل لا يمكن مقارنته بحجم الجهد الذي يبذله، ولكنه يحاول أن يغطي به شيئاً من احتياج أسرته.



## الاستنتاجات: <<

- انقطاع الرواتب في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين تسبب في عجز الأسر المعتمدة على الرواتب الحكومية عن توفير احتياجاتها الأساسية والبحث عن بدائل متاحة لتوفير الحد الأدنى منها.
- هناك فجوة كبيرة بين سعر صرف الريال مقابل الدولار وأسعار السلع الأساسية في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين، وينعكس ذلك على القدرة الشرائية والمعيشية للمواطنين.
- يتشابه الوضع إلى حد ما من حيث الظروف وضعف الخدمات التي تنعكس على الجانب المعيشي للمواطنين في كل من صنعاء وعدن، مع وجود اختلاف ملموس في أسعار السلع الأساسية بينهما.
- وصلت نسبة العجز من حيث الاحتياج الشهري للأسرة الواحدة في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين إلى 85%، مقارنة بـ 2% في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً.
- هناك فارق سعري يصل إلى 21.8 دولار بين مناطق سيطرة جماعة الحوثيين ومناطق الحكومة اليمنية، بالنسبة للسلة الغذائية الأساسية الشهرية، إذ تحتاج الأسرة في صنعاء إلى 106.2 دولار شهرياً، بينما تحتاج أسرة مشابهة لها في عدد الأفراد إلى 84.4 دولار.
- استمرار الصراع العسكري، واصطناع معارك اقتصادية جانبية يزيد من سوء الوضع المعيشي للمواطنين الذين يدفعون ثمن أي إجراءات متبادلة بين طرفي النزاع في اليمن.
- الصراع بشكله الحالي يقود البلاد إلى المجاعة في ظل استمراره بتحجيم مصادر الدخل البديلة، وضرب شبكات الدعم الاجتماعية، وتوفير غطاء لممارسات خارج إطار الأوعية الرسمية.

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي  
أحد أهم منظمات المجتمع  
المدني اليمني التي تعمل  
في الشأن الاقتصادي والتوعية  
بالقضايا الاقتصادية وتعزيز  
الشفافية والحكم الرشيد  
ومشاركة المواطنين في صنع  
القرار، والعمل على إيجاد إعلام  
مهني ومحترف.



STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER  
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

اليمن - تعز - حي الدحي

 00967-4- 246596

 [www.economicmedia.net](http://www.economicmedia.net)

 [economicmedia@gmail.com](mailto:economicmedia@gmail.com)

 @Economicmedia

 Economicmedia